

Distr.
GENERAL

S/23819
20 April 1992

ORIGINAL: ARABIC

UN SECURITY COUNCIL
مجلس الأمن

APR 21 1992



رسالة مؤرخة 16 نيسان/أبريل 1992 ، موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت
لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، وردا على ما ورد في رسالة المندوب العراقي (S/23809) بشأن المنطقة المنزوعة السلاح ، أود أن أُبيِّن ما يلي :

- أن العراق يحاول إثارة موضوع الانتهاكات في المنطقة المنزوعة السلاح بطريقة مغالطة لما جاء في تقرير الأمين العام حول الموضوع (S/23766) .
- أن تقرير الأمين العام أوجز الانتهاكات التي لاحظتها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت بجدول شمل الانتهاكات من قبل الجانب العراقي ، من جهة ، والانتهاكات من قبل الكويت/الدول الأعضاء التي تتعاون مع الكويت ، من جهة أخرى .
- أن العراق يتهم الأمم المتحدة بأنها لم تطلب الحد من الانتهاكات المعنية . ويبدو أن ممثلي النظام العراقي لا يتفهمون ما يرد في تقارير الأمين العام . فقد ورد في التقرير الوارد في الوثيقة المذكورة أن البعثة قد أشارت الانتهاكات جميعها كتابة مع الطرف المعني ، بغرض اتخاذ اجراءات لمنع تكرارها .
- أن العراق يدعي بأن الانتهاكات في تزايد ، ويصفها بأنها هربية . ولو تمعَّن ممثلو النظام العراقي بقراءة تقارير الأمين العام لاكتشفوا أن العكس صحيح ، إذ يتبين أن حالات الانتهاكات في الفترة الاخيرة هي في انخفاض كبير عما كانت عليه في الستة أشهر التي سبقتها ، مما دعا إلى تدوين ذلك في آخر تقرير للأمين العام بأن الحالة في المنطقة المجردة من السلاح اتسمت بالهدوء .

- أن البعثة قد وضعت مبدأ يقضي بأن تبقى السلطات العراقية والكويتية ، ومن بينها الشرطة ، على مسافة معقولة تصل إلى ١ ٠٠٠ (الف) متر من خط الحدود الظاهر على خرائط البعثة . وكان هدف البعثة هو تفادي وقوع احتكاك وحوادث بين الطرفين . وقد أعربت الكويت من جانبها عن استعدادها للالتزام بهذا المبدأ إذا ما امتثل العراق لذلك . وفي الوقت الذي احترمت فيه الكويت هذا المبدأ يتمسك العراق بخمس نقاط شرطة على الجانب الكويتي من خط الحدود المبيّن على خريطة البعثة وباشنيتين على الجانب العراقي من الحدود ولكن على مسافة تقل عن ١ ٠٠٠ (الف) متر منه . وإن استمرار وجود الخمسة مراكز داخل الأراضي الكويتية بحد ذاته يؤدي إلى حوادث لا يمكن للجانب الكويتي أن يتحكم فيها ، وهذا بالطبع إضافة إلى أن تواجد المراكز الخمسة يُعد انتهاكا لحرمة الأراضي الكويتية .

- أن العراق يطلب أن تتبع تقارير الامانة العامة سياقاً واحداً يلتزم الحياد والموضوعية ، وهذا مطلب يشير التساؤل عما ينويه العراق بإيهامه ومغالطاته التي أوردها في رسالته الاخيرة . فالطعن في مصداقية البعثة أو تقارير الامين العام عن أعمالها أمر لا يساهم في إضفاء أي انطباع ايجابي عن الموقف العراقي تجاه سياساته المعلنة ، أو غير المعلنة ، تجاه التزامه بقرارات مجلس الامن .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس

الامن .

(توقيع) محمد أبو الحسن

المندوب الدائم
